

البنك المغربي للتجارة الخارجية

ملخص بيان المعلومات



إصدار سندات غير مدرجة

-سندات خضراء-

المبلغ الإجمالي للإصدار: 500 000 000 درهم

الشرط "B" (سندات ذات سعر قابل

للمراجعة وغير مدرجة)

الشرط "A" (سندات ذات سعر قار وغير مدرجة)

الحد الأقصى	500 مليون درهم
عدد السندات	5 000 سند
القيمة الاسمية	100 000 درهم
قابلية تداول السندات	بالتراضي
سعر الفائدة	قار، يحدد اعتمادا على سعر الفائدة لمدة 5 سنوات الذي قابل للمراجعة سنويا، يحدد انطلاقا من المنحنى يتم حسابه انطلاقا من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة الثانوي لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 8 نونبر 2016
علاوة المخاطرة	بين 55 و 65 نقطة أساس
تسديد الأصل	تسديد نهائي
ضمان التسديد	بدون ضمان
الأجل	5 سنوات
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية بدون أفضلية بين الشطرين

فترة الاكتتاب: من 14 نونبر 2016 إلى 16 نونبر 2016 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية

يقتصر هذا الإصدار على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديدهم في هذا البيان للمعلومات

الهيئة الممركزة والمكلفة بالتوظيف	الهيئة الاستشارية

تأشير الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لأحكام دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضي بتطبيق المادة 14 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 212-93-1 والصادر في 21 شتنبر 1993 كما تم تعديله وتتميمه، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على أصل هذا البيان الخاص بالمعلومات بتاريخ 04 نونبر 2016 تحت المرجع VI/EM/026/2016.

تنبيه

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 04 نونبر 2016 بالتأشير على المذكرة الإعلامية المتعلقة بإصدار للسندات من طرف البنك المغربي للتجارة الخارجية.

ويمكن في كل حين الاطلاع على المذكرة الإعلامية المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالمقر الرئيسي للبنك المغربي للتجارة الخارجية ولدى مستشارها المالي.

كما توضع المذكرة الإعلامية رهن إشارة العموم على الموقع الإلكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل www.ammc.ma.

القسم الأول: تقديم العملية

1. وصف السندات الخضراء للبنك المغربي للتجارة الخارجية

في إطار إصداره السندي من فئة « السندات الخضراء » ، قام البنك المغربي للتجارة الخارجية بتوكيل مكتب VigeoEiris من أجل إصدار تأمين بشأن الميزة الخضراء لهذه السندات.

في هذا السياق، سجل المجلس الإداري المنعقد بتاريخ 31 أكتوبر 2016 القواعد والمساطر والالتزامات المرتبطة بالسندات الخضراء كما تم عرضها من طرف مكتب VigeoEiris من أجل إبداء رأي ثان وقرر تطبيق القواعد والمساطر والالتزامات المذكورة كما تم تحديدها في تقرير الرأي الثاني وهذا البيان للمعلومات، وذلك طيلة فترة الاقتراض.

1. تخصيص الأموال

يتوفر البنك المغربي للتجارة الخارجية على محفظة من المشاريع (الريحية والحرارية والكهرمائية ...) المطلوب تمويلها والتي تتجاوز كثيرا مبلغ 500 مليون درهم من الديون البنكية. وتندرج هذه المشاريع في إطار استثمارات يمكن أن تتراوح بين 45 مليون درهم و 2,7 مليار درهم.

وتتطور هذه الحاجيات تبعا للمشاريع المبرمجة مستقبلا وستشكل موضوع انتقاء وتقييم من طرف الفريق المكلف بمشروع السندات الخضراء وكذا خبراء خارجيين ليتسنى التأكد من استيفاء الشروط.

بشكل تقديري وتبعا للمشاريع المحددة مسبقا، شرع البنك في عملية تحديد وانتقاء المشاريع، شريطة إنجاز هذه الأخيرة، حتى يتم بلوغ 60% من استعمال الناتج الصافي للإصدار مدة 12 شهرا و 80% في مدة 24 شهرا. وترتبط وضعية خط الاعتماد خلال هذه الفترة (أولا) بموافقة الأجهزة المخولة في البنك المغربي للتجارة الخارجية على الملفات وموافقة الزبون بتسليم البنك ملفات التمويل و (ثانيا) الانطلاق أو الاستئناف الفعلي للمشاريع داخل الأجل المقررة لها و (ثالثا) بتمديد السحوبات على الديون تبعا للجدول الزمني للسحوبات وتاريخ انطلاق كل مشروع.

وتوجد المشاريع المستوفية للشروط في المغرب وتديرها مقاولات من أحجام مختلفة (مقاولات صغرى ومتوسطة وكبرى) وترتبط بإنتاج الطاقة المتجددة أو تحسين النجاعة الطاقية. وتتوزع الفئات المستوفية لشروط التمويل كما يلي :

- المحطات الكهرمائية التي تقل طاقتها عن 15 ميغاواط
- المحركات الريحية
- أنظمة احتراق الكتل الإحيائية المنتجة للحرارة و/أو الكهرباء

الطاقات المتجددة

<ul style="list-style-type: none"> ▪ المحطات الشمسية الحرارية ▪ أنظمة إنتاج الماء الساخن من أجل عمليات المعالجة و/أو التسخين / تبريد المحلات و/أو الماء الساخن الصحي ؛ ▪ أنظمة التجفيف بدرجات حرارة منخفضة ومرتفعة ▪ محطات حرارية بالتصوير الضوئي (مشاريع الضيعات الحرارية، الإدماج الصناعي والتكوين، وحدة تجميع اللوحات) ؛ ▪ استعمال الطاقة الحرارية الجوفية مع أو بدون مضخات بالحرارة ▪ محطات و أو محركات بالغاز الحيوي (نفايات زراعية، صناعية و معالجة المياه المستعملة). 	
<p>استثمارات في التجهيزات والتكنولوجيات أو المشاريع التي تسمح بتحقيق على الأقل 20% من الاقتصاد في الطاقة (30% بالنسبة للبنى التحتية التجارية) أو خفض إصدار ثاني أكسيد الكربون بنسبة تصل على الأقل ل20% مقارنة مع التجهيزات المتوفرة في السوق («الخط الأساسي للمغرب» كإنجاز مشاريع استثمارية (توسيع او اقتناء تجهيزات التجديد الحراري...)) أو توسيع قدرة الإنتاج أو التوزيع لموردي تجهيزات النجاعة الطاقية أو الطاقة المتجددة،...</p>	<h3>النجاعة الطاقية</h3>

وتتعلق التأثيرات الإيجابية العامة المنتظرة بتخفيف آثار التغير المناخي من خلال (أولا) تحقيق اقتصاد في الطاقة و (ثانيا) تجنب انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري.

2. تقييم وانتقاء المشاريع

عند التوصل بطلب التمويل، تتأكد مديرية الاستثمارات والتمويلات المهيكلة من أن المشروع يندرج بشكل مباشر في تطوير قطاع الطاقات المتجددة أو النجاعة الطاقية. ثم تقوم بإرسال مذكرة لمديرية التنمية المستدامة (الحكامة وتنمية للمجموعة) و لمديرية تحليل وتتبع الالتزامات (مخاطر المجموعة) بغية التأكد من استيفاء المشاريع لشروط تمويل السندات الخضراء. وتشكل المديرية الثلاث فريق مشروع السندات الخضراء.

ويعد التأكد من استيفاء المشروع لشروط التمويل، تقوم مديرية الاستثمارات والتمويلات المهيكلة بجمع المستندات القانونية المتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية وتقوم بزيارات ميدانية بشاؤور مع مديرية التنمية المستدامة. كما تتجز هذه الأخيرة تحليلا للمخاطر واليقظة البيئية والاجتماعية. وتقوم دراسة اليقظة على احترام ما يلي :

- الأنظمة القانونية (لائحة استثناءات بنك المغرب وسجلات دراسات التأثير على البيئة) ؛
- الالتزامات الدولية للبنك (لائحة استثناءات شركة التمويل الدولية ومعاييرها الخاصة بالأداء واستمارة نظام التدبير الاجتماعي والبيئي للبنك المغربي للتجارة الخارجية والتوجيهات القطاعية لشركة التمويل الدولية¹ ومتطلبات مبادئ الإكوادور² في المسؤولية الاجتماعية؛
- و المساطر الداخلية

¹www.ifc.org/ehsguidelines

²www.equator-principles.com

من ناحية أخرى، قام البنك بتوكيل فريق من الخبراء الخارجيين المختصين في مجال الطاقة بعد مصادقة فريق المشروع على استيفاء الشروط وذلك من أجل :

- التأكد من أن المشروع يندرج في قطاع الطاقات المتجددة؛
- التأكد بالنسبة لمشاريع النجاعة الطاقية من أن التجهيزات ستمكن فعلا من تحقيق اقتصاد في الطاقة (أو تخفيض انبعاث ثاني أكسيد الكربون) بنسبة تصل على الأقل إلى 20% مقارنة مع التجهيزات المتوفرة في السوق من نفس النوع ؛
- وإرسال تقدير للبنك يبين المؤشرات الأساسية المحددة لاستيفاء المشاريع للشروط التي يغطيها إصدار السندات الخضراء.

وسيوكب فريق الخبراء الخارجيين البنك في انتقاء المشاريع وسيقدم مستوى من الثقة مقارنة مع المؤشرات المطلوبة من خلال تقارير يتم إصدارها أولا بأول مع تقديم الملفات. وهكذا، بعد اختيار المشروع، يقوم فريق المشروع الداخلي بإجراء دراسة لليقظة البيئية والاجتماعية وللحكمة ثم عرض الملف على لجنة القروض التي تبت بشأنه.

وعموما، يشكل إصدار السندات الخضراء للبنك المغربي للتجارة الخارجية موضوع :

- تقييم خارجي قبلي : رأي ثاني يهتم الطابع المسؤول للسند الأخضر ويغطي ثلاثة عناصر : ملامح المسؤولية الاجتماعية للشركة المصدرة ، الالتزامات المتعلقة بالمشاريع (تخصيص الأموال وإدماج معايير المسؤولية الاجتماعية والبيئية والحكمة في تقييم وتتبع المشاريع) ورفع التقارير ؛
- التأكد البعدي للإصدار (يبيّن أسفله) ؛
- ومراجعة للرأي الثاني : يتم إجراؤها على مدة الإصدار من أجل تحيين تقييم المصدر وتقييم تنفيذ الالتزامات والنتائج بالنظر لتأثيرات المشاريع الممولة من طرف الإصدار والتأكد من مطابقتها لمبادئ السندات الخضراء. في هذا الإطار، سيتدخل مكتب Vigeo لمراجعة تقرير الرأي الثاني بعد السنة الثانية من إطلاق الإصدار. وسيتم نشر التقرير بشكل متزامن مع التقرير السنوي للبنك.

3. تدبير الأموال

كما هو مبين مسبقا (استخدام المناهج) يتخذ البنك إجراءات لتحديد وانتقاء المشاريع شريطة إنجاز هذه الأخيرة، حتى يتم بلوغ 60% من استعمال الناتج الصافي للإصدار في مدة 12 شهرا و 80% في مدة 24 شهرا ابتداء من تاريخ الإصدار .

وفي انتظار تخصيص الأموال، سيتم تدبير الناتج الصافي لمبلغ الإصدار من طرف البنك ضمن خزينته نقدا أو عبر أدوات سيولة قابلة للتداول التي لا تتضمن أنشطة ذات استعمال قوي للكربون أو أنشطة تدعو للجدل طبقا للمعايير المطبقة على تدبير خزينتها. وسيتم إيداع الأموال المحصلة في حساب منفصل للبنك المغربي للتجارة الخارجية طيلة مدة الإصدار السندي.

وفي حال توقيف القرض، سيستعمل البنك ناتج الإصدار لتمويل مشاريع أخرى مستوفية للشروط طبقا للمتطلبات الراهنة لتخصيص الأموال ومسطرة الاستيفاء وسيتبعها تخصيص الأموال لكل مشروع يستوفي الشروط.³

وبعد الإصدار، سيتم إجراء افتحاص سنوي من طرف مراقب الحسابات وسيهم تخصيص وتتبع الأموال التي شملها الافتحاص إلى غاية حلول أجل السندات الخضراء.

³ هذه المراقبة مدمجة في العملية السنوية للتقرير المالي

وسيهم الافتتاح تخصص الاموال وأثرها : المبلغ المرصود لكل مشروع والتأكد من وجود التمويل في دفاتر البنك المغربي للتجارة الخارجية وسيتم تجسيده من خلال شهادة مطابقة استخدام الاموال مقارنة مع موضوع الإصدار .

4. رفع التقارير

يلتزم البنك المغربي للتجارة الخارجية سنويا بكتابة تقرير في تقريره السنوي وطيلة مدة الإصدار حول المشاريع الممولة من طرف إصدار السندات الخضراء. وسيتم تجسيد هذه التقارير بنشر تقرير سنوي يتم توجيهه للمستثمرين ويمكن الاطلاع عليه من طرف العموم. وستتم إضافة المشاريع إلى التقرير متى صادق المصدر على المشروع واستيفائه للشروط.

وسيهم هذا التقرير عناصر تخصيص الاموال :

- لائحة المشاريع الممولة من طرف الإصدار مع وصف كل مشروع والمبلغ المخصص والكلفة الإجمالية للمشروع وتاريخ التمويل الأولي (مع احترام قواعد سرية معطيات الزبون) ؛
- النسبة المئوية للمبلغ الإجمالي المخصص مقارنة مع المبلغ الإجمالي للإصدار ؛

...وبشكل مجمع حول المنافع البيئية :

- الاقتصاد في الطاقة بالميغا واط ؛
- إصدارات ثاني أكسيد الكربون التي يتم تجنبها ؛
- إنتاج الطاقة المتجددة بميغا واط في الساعة
- قدرة الطاقة المتجددة بميغا واط.

وسيتم عرض مؤشرات التقرير بالنسبة للسنة المنصرمة وبشكل مجمع.

موازاة مع مؤشرات التقرير، ستتم الإشارة إلى المؤشرات الإضافية التالية المتعلقة بالمخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحكمة إذا ما توفرت المعلومات : « مجموع فرص الشغل التي تم إحداثها و/أو عدد المستخدمين الذين تم تكوينهم » و « مجموع عدد السكان غير المرحلين و المبلغ الإجمالي للتعويضات عند الاقتضاء »

كما سيتم إبان التقرير السنوي نشر :

- شهادة مطابقة استخدام الاموال، علاقة بموضوع الإصدار يسلمها مراقبو الحسابات ؛
- وعقب مرور سنتين على تاريخ الانتفاع، تقرير الرأي الثاني لمكتب **Vigeo** بعد تحيينه ؛

5. توصيات مكتب VigeoEiris

تماشيا مع توصيات Vigeo، وضع البنك المغربي للتجارة الخارجية مذكرة مسطرية تحدد فئات المشاريع المستوفية لشروط الإصدار وهي فئة « النجاعة الطاقية » و « الطاقات المتجددة » ويلزم كل طرف باحترام مختلف التعهدات اللازمة لوضع وتتبع السندات الخضراء.

يعرض الجدول التالي كافة التوصيات التي عرضها مكتب Vigeo وكذا نظام تنفيذها :

مواضيع	توصيات VigeoEiris	جواب البنك المغربي للتجارة الخارجية
تخصيص الأموال	تشكيل وتحديد فئات المشاريع المستوفية لشروط الإصدار وهي فئات المسؤولية الاجتماعية والطاقات المتجددة و معايير استيفاء الشروط مع تحديد وتوضيح مفهوم "الخط الأساسي"	وضع مذكرة للمسطرة الداخلية
	تحقيق تناسق بين أهداف الإصدار (فئات المشاريع المذكورة) والتزامات البنك في مجال PIF	تم إنجازه
تقييم وانتقاء المشاريع	تحديد بمعية فريق التمويلات المهيكلة والاستثمارات جوهر مشاريع الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية حسب فئة وطبيعة المشروع والمبلغ الإجمالي للمشروع والمبالغ المدفوعة والمبالغ المتبقية للدفع وتاريخ إطلاق المشروع و التمويل وبيان التطور في منح القروض وتوفر مؤشرات التأثير البيئي	أشغال جارية ، تحديد المشروع وتقييم السندات الخضراء بعد الاكتتاب
	تحديد المعايير التلقائية لتدبير المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحكمة	تم إنجازه
	تشكيل إجراءات تقييم واختيار المشاريع المستوفية لشروط الإصدار	تشكيل وتوثيق إجراءات تقييم واختيار المشاريع المستوفية لشروط التمويل . وسيتم تنفيذها اعتمادا على : - متطلبات تخصيص الأموال المرتكزة على تحديد فئات المشاريع المستوفية للشروط - إجراء دراسات اليقظة وتحليلات إضافية لاستيفاء المشاريع للشروط تماشيا مع معايير الأداء لشركة التمويل الدولية ومبادئ الإكوادور والممارسات الجيدة لتدبير العلاقة مع الزبون (اعرف زبونك)
	تشكيل التزامات البنك المغربي للتجارة الخارجية المتعلقة بتنفيذ هذه المناهج وفي مجال القدرات التنظيمية والكفاءات المستقبلية مع مخطط عمل مرتبط (أهداف محدد ومؤرخة وواضحة) - تنفيذ سريع للالتزامات بتعزي الخبرة الداخلية في مجال تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية في فرق المخاطر والتمويلات المهيكلة والاستثمار.	- وضع مذكرة مسطرية تتضمن إدماج المتطلبات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحكمة في تحديد وتقييم المشاريع المستوفية للشروط مع وضع تدابير لتحديد وإعطاء الأولوية لتدابير التخفيف من الأثار البيئية والاجتماعية عند قرار منح القرض. - العمل على تعزيز الفرق الداخلية في مجال خبرات تحليل المخاطر والطاقة
التحيين المنتظم لمناهج التقييم والانتقاء ومراقبتها داخليا ومراجعتها من طرف خبير خارجي.	في طور التنفيذ	
تشكيل مناهج تخصيص الأموال	تم تشكيل مناهج تخصيص الأموال وكذا تمويل قروض الاستثمار الكلاسيكية ضمن المساطر الداخلية	
تعزيز المؤشرات المتعلقة بتدبير المخاطر البيئية والاجتماعية	تم إنجاز مؤشرات التأثيرات المحددة ومؤشرات أخرى إضافية	

في حال توفر المعلومة.	والمتعلقة بالحكامة المرتبطة بالمشاريع الممولة وتأثيرها على الحكامة.	رفع التقارير
تشكيل المذكرة المسطرية	تعزيز التدابير المخصصة لتتبع الإصدار السندي في مجال توجيه ومراقبة تنفيذ المشاريع وكذا وضع آليات للمراقبة التلقائية في جميع مراحل مسطرة تقييم المخاطر وتأثيرات المشاريع	
في طور الإنجاز	وضع مناهج خاصة بتدبير وتتبع ومراقبة المشاريع الممولة من خلال الإصدار البعدي للمنح وتدابير تخفيف التأثيرات الموضوعية	
مساطر استجابة موجودة سابقة	تحديد وتوضيح ومراقبة المساطر المحددة للجمع والمعالجة والتقرير حول التوصيات والنزاعات المتعلقة بالمشاريع الممولة.	

II. خصائص العملية

خصائص الشطر A (سندات بسعر فائدة قار غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)	
طبيعة السندات	سندات غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليز) وتسجل في حساب لدى المنتسبين المؤهلين.
الشكل القانوني	سندات لحاملها
المبلغ الأقصى للشطر	500 000 000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	5 000 سند
القيمة الإسمية لكل سند	100 000 درهم
أجل الاقتراض	5 سنوات
فترة الاكتتاب	من 14 إلى 16 نونبر 2016 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	21 نونبر 2016
تاريخ الاستحقاق	21 نونبر 2021
سعر الإصدار	100% أي 100 000 درهم عند تاريخ الاكتتاب
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية بدون أفضلية بين الشطرين
سعر الفائدة الإسمي	سعر فائدة قار
طريقة الحساب	يحدد سعر الفائدة الإسمي اعتمادا على سعر الفائدة لأجل 5 سنوات المحتسب بالرجوع إلى المنحنى الثانوي لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 08 نونبر 2016. تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 55 و 65 نقطة أساس (تحدد عند إغلاق فترة الاكتتاب). وسيتم نشر هذا السعر المرجعي في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية بتاريخ 10 نونبر 2016. ينشر سعر الفائدة الإسمي المعتمد داخل أجل أقصاه 21 نونبر 2016 من طرف البنك المغربي للتجارة الخارجية في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية.
علاوة المخاطرة	يحدد سعر الفائدة المرجعي بمنهج الاستقطاب الخطي مع استعمال النقطتين اللتين توطران حلول الاستحقاق الكامل لأجل 5 سنوات (أساس حسابي). بين 55 و 65 نقطة أساس.

الفوائد

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 21 نونبر من كل سنة.

ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 21 نونبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك المغربي للتجارة الخارجية بتسديد رأس المال. ولا يمكن إجراء أي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية.

ستحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية: القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي

تسديد الأصل

سيخضع الشطر A غير المدرج في بورصة الدار البيضاء لتسديد نهائي للمبلغ الأصلي.

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك المغربي للتجارة الخارجية خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات للهيئة القانونية التي حلت محل البنك المغربي للتجارة الخارجية في الحقوق والواجبات.

التسديد المسبق

يمنع على البنك المغربي للتجارة الخارجية القيام خلال كامل مدة الاقتراض التسديد المسبق للسندات موضوع هذا الإصدار .

بيد أن البنك يحتفظ بالحق في القيام بإعادة شراء السندات في السوق الثانوية بعد الحصول على موافقة مسبقة من بنك المغرب وشريطة أن تسمح بذلك المقتضيات القانونية والتنظيمية. وعلى ألا يكون لعملية إعادة الشراء أي تأثير يطل أي مكتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي أو يطل الجدول الزمني للاستحقاق العادي. ولا يمكن إلغاء السندات التي أعيد شراؤها إلا بعد موافقة بنك المغرب.

قابلية تداول السندات

قابلة للتداول بالتراضي

لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات.

بند التماثل

لا يوجد أي تماثل بين السندات التي أصدرها البنك المغربي للتجارة الخارجية وأي سندات تم إصدارها في وقت سابق.

إذا قام البنك المغربي للتجارة الخارجية لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار الخاص بالشطر A، يمكن له عند ذلك ودون الحصول على موافقة حاملي السندات، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

رتبة الاقتراض

تشكل السندات التي أصدرها البنك المغربي للتجارة الخارجية وفوائدها التزامات مباشرة وعامة وغير مشروطة وغير تابعة من لدن المصدر، وتأتي في نفس الرتبة فيما بينها وبين جميع الديون الأخرى الراهنة والمستقبلية للمصدر.

ضمان التسديد

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص، مهما كانت الأسباب.

التصنيف

لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف

تمثيل كتلة حاملي السندات

في انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات، عين المجلس الإداري المنعقد بتاريخ 31 أكتوبر 2016 السيد حماد الجواهري وكيلا مؤقتا لحاملي سندات الشطرين A و B طبقا للمقتضيات القانونية في هذا المجال.

وسيدخل هذا القرار حيز التنفيذ فور افتتاح فترة الاكتتاب. وباعتبار أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة للشطرين A و B من هذا الإصدار، للذين يتم تجميعهما في نفس الكتلة

الواحدة.

علاوة على ذلك، يلتزم المجلس الإداري للبنك المغربي للتجارة الخارجية بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.

القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للدار البيضاء

خصائص الشطر B (سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

طبيعة السندات	سندات غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليبر) وتسجل في حساب لدى المنتسبين المؤهلين.
الشكل القانوني	سندات لحاملها
المبلغ الأقصى للشطر	500 000 000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	5 000 سند
القيمة الإسمية لكل سند	100 000 درهم
أجل الاقتراض	5 سنوات
فترة الاكتتاب	من 14 إلى 16 نونبر 2016 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	21 نونبر 2016
تاريخ الاستحقاق	21 نونبر 2021
سعر الإصدار	100% أي 100 000 درهم عند تاريخ الاكتتاب
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية بدون أفضلية بين الشطرين
سعر الفائدة الإسمي	سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا

بالنسبة للسنة الأولى، يساوي سعر الفائدة الإسمي سعر الفائدة الكامل لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد اعتمادا على المنحنى الثانوي لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 08 نونبر 2016 (دون احتساب علاوة المخاطر) . تضاف إليه علاوة المخاطرة ما بين 55 و 65 نقطة أساس (تحدد عند إغلاق فترة الاكتتاب). سيتم نشر هذا السعر المرجعي في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية بتاريخ 10 نونبر 2016.

ينشر سعر الفائدة الإسمي المعتمد داخل أجل أقصاه 21 نونبر 2016 من طرف البنك المغربي للتجارة الخارجية في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية.

وعند حلول التاريخ السنوي، يساوي السعر المرجعي السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (السعر النقدي)، المحدد انطلاقا من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، وذلك خمسة أيام عمل قبل التاريخ السنوي.

ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة ما بين 55 و 65 نقطة أساس (تحدد عند إغلاق فترة الاكتتاب) ويتم تبليغه لحاملي السندات 3 أيام عمل قبل التاريخ السنوي.

طريقة الحساب

عند حلول التاريخ السنوي، سيتم تحديد سعر الفائدة المرجعي الذي سيتم اعتماده حسب الكيفيات التالية :

- يتم حساب سعر الفائدة المرجعي للسندات بناء على سعر الفائدة الأخير لسندات الخزينة لأجل 52 أسبوعا المعين أو المحتسب بواسطة طريقة الاستقطاب الخطي على منحني أسعار السوق الثانوية كما أصدره بنك المغرب، وذلك خلال 5 أيام عمل قبل حلول التاريخ السنوي. وسيتم هذا الاستقطاب الخطي بتحويل سعر الفائدة الأعلى مباشرة للسندات ذات أجل 52 أسبوعا (أساس حسابي) إلى السعر النقدي الذي يناسبه.

وتتمثل طريقة الحساب كما يلي :

$$360/K \times (1 - ((\text{سعر الفائدة الحسابي} + 1) \wedge (\text{عدد الأيام الصحيح} / K)))$$

حيث K هو أجل سعر الفائدة الحسابي الذي نود تحويله

* عدد الأيام الصحيح : 365 أو 366 يوما.

- ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة ما بين 55 و 65 نقطة أساس (تحدد عند إغلاق فترة الاكتتاب).

علاوة المخاطرة

بين 55 و 65 نقطة أساس.

تاريخ تحديد سعر الفائدة

ستتم مراجعة القسيمة سنويا في التواريخ السنوية لانتقاع الاقتراض، أي في 21 نونبر من كل سنة. وسيتم تبليغ سعر الفائدة الجديد من طرف المصدر لحاملي السندات في صحيفة للإعلانات القانونية، داخل أجل 3 أيام مفتوحة قبل التاريخ السنوي.

الفوائد

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتقاع الاقتراض، أي في 21 نونبر من كل سنة.

ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 21 نونبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك المغربي للتجارة الخارجية بتسديد رأس المال. ولا يمكن إجراء أي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية.

ستحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية: القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي × (عدد الأيام الصحيح/360 يوما)

تسديد الأصل

سيخضع الشطر B غير المدرج في بورصة الدار البيضاء لتسديد نهائي للمبلغ الأصلي.

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك المغربي للتجارة الخارجية خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات للهيئة القانونية التي حلت محل البنك المغربي للتجارة الخارجية في الحقوق والواجبات.

التسديد المسبق

يمنع على البنك المغربي للتجارة الخارجية القيام خلال كامل مدة الاقتراض التسديد المسبق للسندات موضوع هذا الإصدار .

بيد أن البنك يحتفظ بالحق في القيام بإعادة شراء السندات في السوق الثانوية بعد الحصول على موافقة مسبقة من بنك المغرب وشريطة أن تسمح بذلك المقترضات القانونية والتنظيمية. وعلى ألا يكون لعملية إعادة الشراء أي تأثير يطل أي مكتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي أو يطل الجدول الزمني للاستحقاق العادي. ولا يمكن إلغاء السندات التي أعيد شراؤها إلا بعد موافقة بنك المغرب.

قابلية تداول السندات

قابلة للتداول بالتراضي

لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات.

بند التماثل	لا يوجد أي تماثل بين السندات التي أصدرها البنك المغربي للتجارة الخارجية وأي سندات تم إصدارها في وقت سابق.
رتبة الاقتراض	إذا قام البنك المغربي للتجارة الخارجية لاحقاً بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يفتضيتها هذا الإصدار الخاص بالشطر B، يمكن له عند ذلك ودون الحصول على موافقة حاملي السندات، أن يجري تماثلاً لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحداً بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.
ضمان التسييد	تشكل السندات التي أصدرها البنك المغربي للتجارة الخارجية وفوائدها التزامات مباشرة وعامة وغير مشروطة وغير تابعة من لدن المصدر، وتأتي في نفس الرتبة فيما بينها وبين جميع الديون الأخرى الراهنة والمستقبلية للمصدر.
التصنيف	لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص، مهما كانت الأسباب.
تمثيل كتلة حاملي السندات	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف
القانون المطبق	في انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات، عين المجلس الإداري المنعقد بتاريخ 31 أكتوبر 2016 السيد حماد الجواهري وكيلًا مؤقتًا لحاملي سندات الشطرين A و B طبقاً للمقتضيات القانونية في هذا المجال.
المحكمة المختصة	وسيدخ هذا القرار حيز التنفيذ فور افتتاح فترة الاكتتاب. وباعتبار أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة للشطرين A و B من هذا الإصدار، اللذين يتم تجميعهما في نفس الكتلة الواحدة.
أهداف العملية	علاوة على ذلك، يلتزم المجلس الإداري للبنك المغربي للتجارة الخارجية بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.
القانون المغربي	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للدار البيضاء

أهداف العملية

يتوخى البنك المغربي للتجارة الخارجية من خلال هذه العملية الأهداف التالية:

- تعزيز الالتزام المواطن لمجموعة البنك المغربي للتجارة الخارجية في مجال المحافظة على البيئة ؛
- تمويل المشاريع الوطنية المسؤولة بيئياً ؛
- دعم المبادرات الخاصة والعمومية للمحافظة على الموارد الطبيعية.

وبالفعل، تكتسي حماية البيئة أهمية أساسية بالنسبة لمجموعة البنك المغربي للتجارة الخارجية. فالعديد من المكونات كالمجتمع المالي والمنظمات غير الحكومية والزبناء لها انتظارات كبيرة في مجال الحفاظ على البيئة.

وفي السياق ذاته، يندرج نظام التدبير البيئي للبنك الحاصل على شهادة الجودة ISO 14001 منذ يونيو 2011 في إطار مناهج عامة تروم النهوض بمبادرات المجموعة وتحسينها المستمر من خلال محاور لسياستها البيئية يتم تحديدها بدقة وعناية.

وهكذا، يعمل البنك المغربي للتجارة الخارجية منذ سنة 2011 على تعميم ممارسات نظام التدبير البيئي لتشمل كافة هيئات البنك والوظائف المركزية وشبكة الوكالات والفروع وإدراج هذه المبادرات ضمن مختلف مهن البنك.

.IV الجدول الزمني للعملية

يتم فتح الاكتتابات لدى الهيئة المكلفة بالتوظيف. ويحدد الجدول الزمني للعملية كما يلي :

الترتيب	المراحل	الأجل
1	الحصول على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل	4 نونبر 2016
2	نشر ملخص بيان المعلومات في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية	8 نونبر 2016
3	معاينة سعر الفائدة لبنك المغرب	8 نونبر 2016
4	نشر سعر الفائدة في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية	10 نونبر 2016
5	فتح فترة الاكتتاب	14 نونبر 2016
6	إغلاق فترة الاكتتاب على الساعة الرابعة مساء	16 نونبر 2016
7	تخصيص السندات (بيان نهائي)	16 نونبر 2016
8	نشر سعر الفائدة الاسمي المعتمد في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية ونتائج العملية	21 نونبر 2016
9	التسديد/التسليم	21 نونبر 2016

القسم الثاني: تقديم البنك المغربي للتجارة الخارجية

أ. معلومات عامة

اسم الشركة	البنك المغربي للتجارة الخارجية / BMCE Bank / البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا
المقر الرئيسي	140، شارع الحسن الثاني، الدار البيضاء
الهاتف	05 22 49 80 04/03
الفاكس	05 22 26 49 65
الموقع الإلكتروني	www.bmcebank.co.ma
الشكل القانوني	شركة مساهمة ذات مجلس إدارة
تاريخ التأسيس	31 غشت 1959
مدة حياة الشركة	99 سنة
السجل التجاري	27 129 الدار البيضاء
السنة المالية للشركة	من 1 يناير إلى 31 دجنبر
الغرض الاجتماعي (المادة 3 من النظام الأساسي)	يهدف البنك المغربي للتجارة الخارجية في إطار ظهير شريف رقم 1-14-193 الصادر في الأول من ربيع الأول 1436 بإصدار قانون رقم 103-12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها إلى : <ul style="list-style-type: none"> ➤ القيام بجميع عمليات البنك والصرف والخزينة والضمان والقبول والخصم وإعادة الخصم والمكشوف في الحساب الجاري ومختلف أنواع القروض على الأمد القصير والمتوسط والطويل؛ إبرام كافة الاقتراضات والتعهدات بمختلف العملات؛ شراء وبيع أو تفويت جميع الممتلكات المنقولة أو العقارية؛ ممارسة جميع عمليات النقل أو العمولات وتجارة المعادن النفيسة. ➤ القيام بجميع التوظيفات والاكتتابات وعمليات الشراء والبيع في البورصة أو غيرها بالتناجز أو لأجل لسندات أو أوراق تجارية مهما كانت طبيعتها ؛ ➤ أخذ وامتلاك وتدبير مساهمات في جميع الشركات البنكية والمالية والعقارية والصناعية والتجارية لحسابها أو لحساب الغير ؛ ➤ وعموما، القيام بجميع العمليات البنكية والمالية والتجارية والصناعية والمنقولة والعقارية التي يمكن أن ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بغرض الشركة.
رأسمال الشركة إلى غاية 30 يونيو 2016	1 794 633 900 موزع على 179 463 390 سهم بقيمة إسمية قدرها 10 دراهم
الوثائق القانونية	يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية للشركة، وخاصة النظام الأساسي ومحاضر الجمعيات العامة وتقارير مراقبي الحسابات بالمقر الرئيسي للبنك المغربي للتجارة الخارجية.
لائحة النصوص القانونية المطبقة :	باعتبار شكله القانوني، يخضع البنك المغربي للتجارة الخارجية للقانون المغربي والقانون

رقم 95-17 كما تم تعديله وتتميمه.

بحكم نشاطه ، يخضع البنك المغربي للتجارة الخارجية لظهير شريف رقم 1-14-193 الصادر في ربيع الأول 1436 بإصدار قانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها (القانون البنكي)؛ باعتباره شركة مدرجة في البورصة، يخضع البنك المغربي للتجارة الخارجية للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسوق المالية وخصوصا :

- ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 1-93-211 صادر في 21 شتنبر 1993 المتعلق ببورصة القيم المعدل والمتمم بواسطة القوانين رقم 96-34 و 00-29 و 01-52 و 06-45 ؛
- النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 88-499 صادر في 27 يوليوز 1998 ومعدل بموجب قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1960 صادر في 30 أكتوبر 2001. وتم تعديل هذا الأخير بواسطة تعديل يونيو 2004 ودخل حيز التنفيذ في 22 نونبر 2004 وكذا القرار رقم 08-1268 الصادر في 7 يوليوز 2008 ؛
- ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 1-93-212 صادر في 21 شتنبر 1993 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل وبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها كما تم تعديله وتتميمه بموجب القوانين رقم 01-23 و 05-36 و 06-44 .
- النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 08-822 صادر في 14 أبريل 2008.
- ظهير شريف رقم 1.96.246 صادر في 29 من شعبان 1417 (9 يناير 1997). بتنفيذ القانون رقم 35.96 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيود بعض القيم في الحساب، المغير والمتمم بواسطة القانون رقم 02-43 ؛
- النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 صادر في 30 أكتوبر 2001 ؛
- ظهير شريف رقم 1-04-21 صادر في فاتح ربيع الأول 1425 (21 أبريل 2004) بتنفيذ القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه بواسطة القانون رقم 06-46 ؛
- منشور الهيئة المغربية لسوق الرساميل الذي دخل في حيز التنفيذ في أكتوبر 2014 ؛

وبحكم برنامجه لإصدار شهادته للإيداع، يخضع البنك المغربي للتجارة الخارجية لمنشور بنك المغرب رقم 2/G/96 الصادر في 30 يناير 1996 والمتعلق بشهادات الإيداع وملحقها التعديلي.

وتخضع الشركة كذلك للقانون 94-35 المتعلق بسندات الدين القابلة للتداول.

يخضع البنك المغربي للتجارة الخارجية ، باعتباره مؤسسة ائتمان، للضريبة على الشركات (37 %) والضريبة على القيمة المضافة (10 %) .

النظام الجبائي

.II. بنية المساهمين

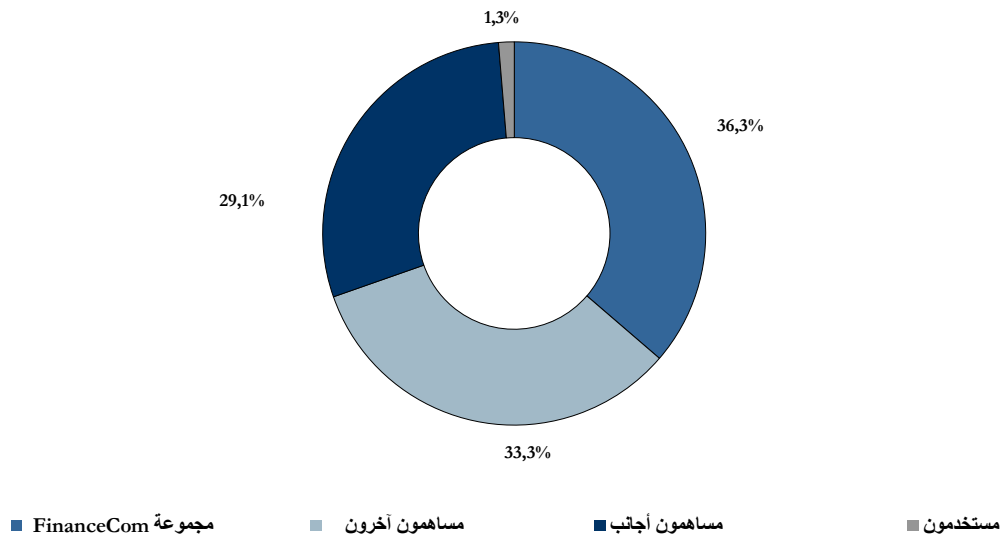
يبلغ رأسمال البنك المغربي للتجارة الخارجية من 1 794 633 900 موزعا على 179 463 390 سهما بقيمة إسمية تبلغ 10 دراهم للسهم الواحد. وإلى غاية 31 غشت 2016، تتوزع بنية المساهمين في رأسمال البنك المغربي للتجارة الخارجية على الشكل التالي :

الجدول 1 : جدول بنية المساهمين إلى غاية 31 غشت 2016

المساهمون	عدد الأسهم المملوكة	% من رأس المال	% من حقوق التصويت
كتلة التحكم	65 136 344	36,30%	36,30%
الملكية الوطنية للتأمين *	53 523 788	29,82%	29,82%
فينانس كوم	10 705 351	5,97%	5,97%
SFCM	907 205	0,51%	0,51%
مساهمات قارة	83 662 884	46,62%	46,62%
Banque Fédérative du Crédit Mutuel	47 029 054	26,21%	26,21%
صندوق الإيداع والتدبير	17 138 128	9,55%	9,55%
التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين/التعاضدية المركزية المغربية للتأمين	7 050 790	3,93%	3,93%
الصندوق المهني المغربي للتقاعد	7 348 804	4,09%	4,09%
NOVO BANCC	5 096 108	2,84%	2,84%
مساهمون آخرون	30 664 162	17,09%	17,09%
موظفو البنك المغربي للتجارة الخارجية	2 344 460	1,31%	1,31%
أسهم متداولة في السوق	28 319 702	15,78%	15,78%
المجموع	179 463 390	100,00%	100,00%

المصدر : البنك المغربي للتجارة الخارجية

(* خارج هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة المخصصة للملكية الوطنية للتأمين



المصدر : البنك المغربي للتجارة الخارجية

.III أجهزة إدارة البنك المغربي للتجارة الخارجية

.1 المجلس الإداري

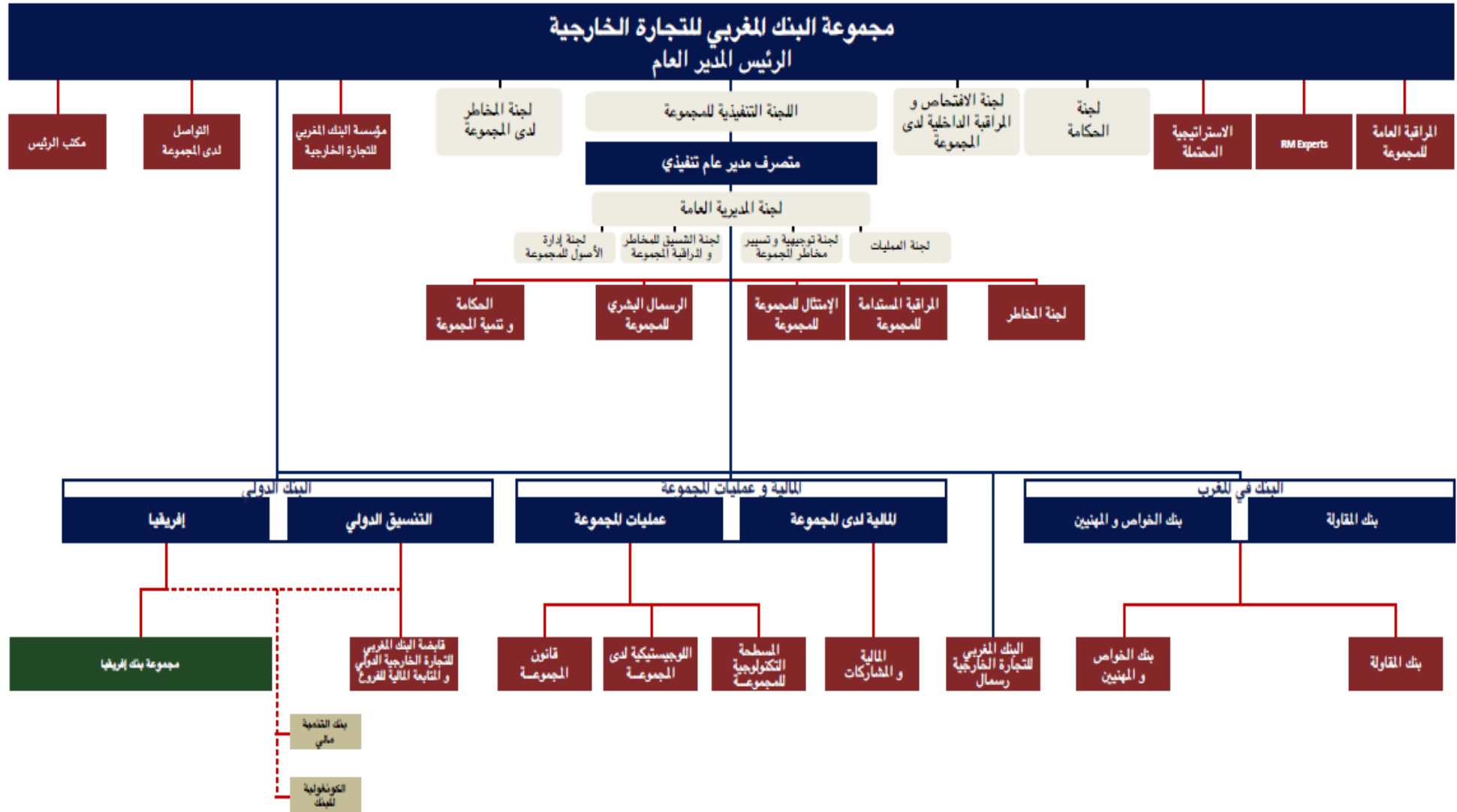
يدير البنك المغربي للتجارة الخارجية مجلس إداري يتكون من 11 عضواً ويترأسه السيد عثمان بنجلون، الرئيس المدير العام

الجدول 2 : أعضاء المجلس الإداري

القرابة	انقضاء مدة التعيين	تاريخ التعيين الأول	أعضاء المجلس الإداري
لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء	الجمعية العامة العادية التي سبقت في حسابات السنة المالية 2018	1995	السيد عثمان بنجلون الرئيس المدير العام
لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء	الجمعية العامة العادية التي سبقت في حسابات السنة المالية 2019	2005	BANQUE FEDERATIVE DU CREDIT MUTUEL يمثله السيد <i>Michel LUCAS</i>
لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء	الجمعية العامة العادية التي سبقت في حسابات السنة المالية 2021	2010	صندوق الإيداع والتدبير يمثله السيد عبد اللطيف زغنون
لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء	الجمعية العامة العادية التي سبقت في حسابات السنة المالية 2018	1995	الملكية الوطنية للتأمين يمثلها السيد زهير بنسعيد
لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء	الجمعية العامة العادية التي سبقت في حسابات السنة المالية 2020	2001	فينانس كوم يمثلها السيد هشام العمراني
لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء		2016	السيد عز الدين جسوس* بصفة شخصية
لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء	الجمعية العامة العادية التي سبقت في حسابات السنة المالية 2021	2016	السيد François HENROT متصرف مستقل
لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء	الجمعية العامة العادية التي سبقت في حسابات السنة المالية 2021	2016	السيد Brian C.Mck. HENDERSON متصرف مستقل
لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء	الجمعية العامة العادية التي سبقت في حسابات السنة المالية 2021	2016	السيد Philippe DE FONTAINE VIVE متصرف مستقل
لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء	الجمعية العامة العادية التي سبقت في حسابات السنة المالية 2021	2016	السيد Christian DE BOISSIEU متصرف مستقل
لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء	الجمعية العامة العادية التي سبقت في حسابات السنة المالية 2021	2004	السيد إبراهيم بنجلون التويمي متصرف مدير عام منتدب

(*) كان السيد عز الدين جسوس ممثلاً دائماً للملكية الوطنية للتأمين منذ سنة 2008. وقام المجلس الإداري للبنك المغربي للتجارة الخارجية المنعقد بتاريخ 23 شتنبر 2016 بانتداب السيد عز الدين جسوس كعضو في مجلس الإدارة بصفته الشخصية في انتظار مصادقة الجمعية العامة السنوية التي سبقت في الحسابات برسم السنة المالية 2016.

.2 الهيكل التنظيمي للبنك المغربي للتجارة الخارجية (غشت 2016)



Source : BMCE Bank

القسم الثالث : نشاط البنك المغربي للتجارة الخارجية

.1. تطور القروض

خلال المدة التي شملتها المراجعة، تطورت قروض الزبناء على الشكل التالي :

الجدول 3 : القروض حسب أصناف الزبناء 2013- النصف الأول من 2016

التطور	النصف الأول 2016	التطور	2015	التطور 13 / 14	2014	2013	
-3,3%	23 679	27,6%	24 495	19,9%	19 190	16 005	حقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها
-5,5%	107 151	14,0%	113 329	-3,2%	99 394	102 648	حقوق على الزبناء
5,4%	31 442	8,6%	29 833	4,6%	27 462	26 251	قروض الخزينة
3,1%	9 615	11,1%	9 329	11,2%	8 396	7 548	قروض الاستهلاك
3,4%	16 421	1,6%	15 886	-1,1%	15 643	15 810	قروض للتجهيز
2,3%	37 137	4,2%	36 320	4,5%	34 852	33 360	القروض العقارية
-47,5%	9 919	79,1%	18 885	-38,4%	10 547	17 135	القروض الأخرى
NS	-		-	NS	-	-	الحقوق المكتسبة بشراء الفواتير
-0,7%	711	-5,3%	717	6,9%	757	708	فوائد مستحقة للاستلام
-19,2%	1 906	35,8%	2 358	-5,4%	1 737	1 836	ديون معلقة الأداء
-5,1%	130 831	16,2%	137 824	-0,1%	118 584	118 654	مجموع القروض

المصدر : البنك المغربي للتجارة الخارجية - نشاط مجمع

إلى غاية 30 يونيو 2016، سجل جاري القروض تراجعاً نسبته 5,1% ليبلغ 130 831 مليون درهم . ويشمل هذا التطور بالأساس (أولاً) تطور قروض الخزينة بنسبة 5,4% لتصل إلى 31 442 مليون درهم و (ثانياً) ارتفاع القروض العقارية بنسبة 2,3% لتصل إلى 37 137 مليون درهم، بينما تراجعت (ثالثاً) الديون على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بنسبة 3,3% لتصل إلى 23 679 مليون درهم وانخفضت (رابعاً) القروض الأخرى بنسبة 47,5% لتصل إلى 9 919 مليون درهم وذلك بفعل انخفاض عمليات الاستحفاظ ارتباطاً بنشاط البنك في السوق النقدية.

تجدر الإشارة إلى أن القروض العقارية وقروض الخزينة تمثل لوحدها أكثر من نصف مجموع القروض.

.1. تطور ودائع الزبناء

من سنة 2013 إلى غاية 30 يونيو 2016، تطورت ودائع الزبناء حسب أنواع المنتجات على الشكل التالي :

الجدول 4 : تطور ودائع الزبناء حسب أنواع المنتجات :

التطور	التصف الأول 2016	التطور	2015	التطور 14/ 13	2014	2013	بملايين الدراهم
1,2%	62 419	9,4%	61 704	5,1%	56 389	53 658	حسابات عند الطلب دائنة
2,6%	21 280	6,4%	20 735	5,2%	19 485	18 516	حسابات الادخار
1,9%	29 683	15,4%	29 138	7,5%	25 249	23 485	ودائع لأجل
12,0%	10 109	6,8%	9 025	32,4%	8 448	6 382	حسابات دائنة أخرى
-6,2%	566	13,5%	604	-5,3%	532	562	فوائد مستحقة للأداء
2,4%	124 056	10,1%	121 206	7,3%	110 102	102 603	مجموع ودايع الزبناء

المصدر : البنك المغربي للتجارة الخارجية - نشاط مجمع

خلال النصف الأول من سنة 2016، سجلت ودايع الزبناء ارتفاعا نسبته 2,4% لتصل إلى 124 056 مليون درهم . ويعود الفضل في ذلك أساسا لارتفاع الحسابات الدائنة الأخرى بنسبة 12% لتصل إلى 10 109 مليون درهم .

القسم الرابع : البيانات المالية

الحصيلة الموطدة إلى غاية 30/06/2016

ديجنبر 2015	يونيو 2016	الأصول حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
10 403 090	9 472 175	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
25 760 228	31 239 021	الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
7 207	34 995	أدوات التغطية المشتقة
6 846 572	7 929 975	أصول مالية متاحة للبيع
20 971 036	19 335 491	القروض و الديون على مؤسسات الائتمان و ما يماثلها
173 279 696	167 888 668	القروض و الديون على الزبناء
-	-	فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
24 559 458	26 279 724	الاستثمارات المملوكة حتى أجل الاستحقاق
63 550	247 578	الضريبة المستحقة الدفع - أصول
473 814	551 705	الضريبة المؤجلة - أصول
5 364 187	6 003 400	حسابات التسوية وأصول أخرى
-	-	أصول غير جارية موجهة للتفويت
585 787	595 128	حصص في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية
3 035 131	3 433 203	العقارات الاستثمارية
6 516 029	6 818 381	الأصول الثابتة الملموسة
703 525	812 867	الأصول الثابتة غير الملموسة
852 310	852 310	فوارق الامتلاك
279 421 620	281 494 621	مجموع الأصول

ديجنبر 2015	يونيو 2016	الخصوم
-	-	البنوك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البريدية
2 046 594	2 056 310	الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
-	-	أدوات التغطية المشتقة
51 176 027	46 822 809	ديون تجاه مؤسسات الائتمان و ما يماثلها
178 255 021	180 982 226	ديون تجاه الزبناء
8 967 697	8 439 472	سندات المديونية المُصدرة
-	-	فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
131 027	421 944	الضريبة الجارية - خصوم
1 130 452	1 140 703	الضريبة المؤجلة - خصوم
6 315 040	7 803 472	حسابات التسوية وخصوم أخرى
-	-	ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت
-	-	المخصصات الاحتياطية التقنية لعقود التأمين
650 913	669 816	المخصصات الاحتياطية للمخاطر و المصاريف

-	-	إعانات، صناديق عمومية مخصصة، و صناديق خاصة للضمان
8 639 297	10 456 312	ديون تابعة
257 312 068	258 793 406	مجموع الديون
12 899 418	13 308 393	رأس المال و احتياطات مرتبطة
-	-	احتياطات موطدة
2 101 501	3 066 819	- حصة المجموعة
4 381 320	4 668 143	- حصة الأقلية
65 587	58 020	أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة
6 996	3 327	أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة الأقلية
-	-	صافي الأرباح للسنة المالية
1 955 535	1 250 459	- حصة المجموعة
699 195	346 396	- حصة الأقلية
22 109 552	22 701 557	مجموع الرساميل الذاتية الموطدة
279 421 620	281 494 621	مجموع الخصوم

الحصيلة الموطدة إلى غاية 31/12/2015

دجنبر 2014	31/12/2015	الأصول حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
9 966 747	10 403 090	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصحة الشيكات البريدية
28 609 790	25 760 228	الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
-	7 207	أدوات التغطية المشتقة
4 891 427	6 846 572	أصول مالية متاحة للبيع
16 072 610	20 971 036	القروض و الديون على مؤسسات الائتمان و ما يماثلها
155 152 943	173 279 696	القروض و الديون على الزبناء
-	-	فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
18 153 337	24 559 458	الاستثمارات المملوكة حتى أجل الاستحقاق
199 008	63 550	الضريبة المستحقة الدفع - أصول
445 733	473 814	الضريبة المؤجلة - أصول
4 978 851	5 364 187	حسابات التسوية وأصول أخرى
-	-	أصول غير جارية موجهة للتقويت
513 766	585 787	حصص في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية
835 047	3 035 131	العقارات الاستثمارية
5 847 075	6 516 029	الأصول الثابتة الملموسة
744 273	703 525	الأصول الثابتة غير الملموسة
832 470	852 310	فوارق الامتلاك
247 243 077	279 421 620	مجموع الأصول

2014 دجنبر	31/12/2015	الخصوم
-	-	الأبنك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البريدية
2 745 648	2 046 594	الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
2 018	-	أدوات التغطية المشتقة
33 142 978	51 176 027	ديون تجاه مؤسسات الائتمان و ما يماثلها
161 268 876	178 255 021	ديون تجاه الزبناء
13 170 353	8 967 697	سندات المديونية المُصدّرة
-	-	فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
55 341	131 027	الضريبة الجارية - خصوم
1 099 810	1 130 452	الضريبة المؤجلة - خصوم
7 636 569	6 315 040	حسابات التسوية وخصوم أخرى
-	-	ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتقويت
-	-	المخصصات الاحتياطية التقبئية لعقود التأمين
523 011	650 913	المخصصات الاحتياطية للمخاطر و المصاريف
-	-	إعانات، صناديق عمومية مخصصة، و صناديق خاصة للضمان
6 795 304	8 639 297	ديون تابعة
226 439 908	257 312 068	مجموع الديون
12 488 381	12 899 418	رأس المال و احتياطات مرتبطة
-	-	احتياطات موطدة
1 481 861	2 101 501	- حصة المجموعة
4 000 114	4 381 320	- حصة الأقلية
149 436	65 587	أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة
- 8 802	6 996	أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة الأقلية
-	-	صافي الأرباح للسنة المالية
1 943 864	1 955 535	- حصة المجموعة
748 315	699 195	- حصة الأقلية
20 803 169	22 109 552	مجموع الرساميل الذاتية الموطدة
247 243 077	279 421 620	مجموع الخصوم

الحصيلة الموطدة إلى غاية 31/12/2014

(بآلاف الدراهم)

2013 دجنبر	31/12/2014	الأصول حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
11 939 091	9 966 747	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخبزينة العامة ومصحة الشيكات البريدية
28 223 948	28 609 790	الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
-	-	أدوات التغطية المشتقة
3 319 804	4 891 427	أصول مالية متاحة للبيع
18 145 727	16 072 610	القروض و الديون على مؤسسات الائتمان و ما يماثلها
149 374 957	155 152 943	القروض و الديون على الزبناء
-	-	فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
12 536 742	18 153 337	الاستثمارات المملوكة حتى أجل الاستحقاق

92 432	199 008	الضريبة المستحقة الدفع - أصول
257 635	445 733	الضريبة المؤجلة - أصول
4 317 433	4 978 851	حسابات التسوية وأصول أخرى
-	-	أصول غير جارية موجهة للتقويت
472 624	513 766	حصص في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية
947 602	835 047	العقارات الاستثمارية
5 465 769	5 847 075	الأصول الثابتة الملموسة
770 522	744 273	الأصول الثابتة غير الملموسة
832 470	832 470	فوارق الامتلاك
236 696 756	247 243 077	مجموع الأصول

دجنبر 2013	31/12/2014	الخصوم
68 253	-	الأبنك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشبكات البريدية
2 437 494	2 745 648	الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
-	2 018	أدوات التغطية المشتقة
35 068 715	33 142 978	ديون تجاه مؤسسات الائتمان و ما يماثلها
148 790 337	161 268 876	ديون تجاه الزبناء
12 451 775	13 170 353	سندات المديونية المُصدرة
-	-	فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
94 368	55 341	الضريبة الجارية - خصوم
989 759	1 099 810	الضريبة المؤجلة - خصوم
11 380 363	7 636 569	حسابات التسوية وخصوم أخرى
-	-	ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتقويت
-	-	المخصصات الاحتياطية التقنية لعقود التأمين
456 573	523 011	المخصصات الاحتياطية للمخاطر و المصاريف
-	-	إعانات، صناديق عمومية مخصصة، و صناديق خاصة للضمان
5 815 661	6 795 304	ديون تابعة
217 553 298	226 439 908	مجموع الديون
12 104 178	12 488 381	رأس المال و احتياطات مرتبطة
-	-	احتياطات موطدة
1 456 083	1 481 861	- حصة المجموعة
3 612 458	4 000 114	- حصة الأقلية
107 914	149 436	أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة
-	8	أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة الأقلية
17 778	802	
-	-	صافي الأرباح للسنة المالية
1 230 796	1 943 864	- حصة المجموعة
649 807	748 315	- حصة الأقلية
19 143 458	20 803 169	مجموع الرساميل الذاتية الموطدة
236 696 756	247 243 077	مجموع الخصوم

الحصيلة الموطدة إلى غاية 31/12/2013

(بآلاف الدراهم)

31/12/2012	31/12/2013	الأصول حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
9 922 200	11 939 091	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصحة الشبكات البريدية
34 244 677	28 223 948	الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
-	-	أدوات التغطية المشتقة
2 795 923	3 319 804	أصول مالية متاحة للبيع
21 396 946	18 145 727	القروض و الديون على مؤسسات الائتمان و ما يماثلها
138 808 778	149 374 957	القروض و الديون على الزبناء
-	-	فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
10 518 941	12 536 742	الاستثمارات المملوكة حتى أجل الاستحقاق
215 856	92 432	الضريبة المستحقة الدفع - أصول
309 870	257 635	الضريبة المؤجلة - أصول
4 938 775	4 317 433	حسابات التسوية وأصول أخرى
-	-	أصول غير جارية موجهة للتقويت
406 928	472 624	حصص في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية
614 160	947 602	العقارات الاستثمارية
5 131 528	5 465 769	الأصول الثابتة الملموسة
751 455	770 522	الأصول الثابتة غير الملموسة
832 470	832 470	فوارق الامتلاك
230 888 507	236 696 756	مجموع الأصول

دجنبر 2012	دجنبر 2013	الخصوم
67 382	68 253	البنك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشبكات البريدية
1 614	2 437 494	الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
-	-	أدوات التغطية المشتقة
34 228 166	35 068 715	ديون تجاه مؤسسات الائتمان و ما يماثلها
144 650 757	148 790 337	ديون تجاه الزبناء
14 014 898	12 451 775	سندات المديونية المُصدرة
-	-	فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
36 296	94 368	الضريبة الجارية - خصوم
983 149	989 759	الضريبة المؤجلة - خصوم
13 210 125	11 380 363	حسابات التسوية وخصوم أخرى
-	-	ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتقويت
-	-	المخصصات الاحتياطية التقفية لعقود التأمين
520 590	456 573	المخصصات الاحتياطية للمخاطر و المصاريف
-	-	إعانات، صناديق عمومية مخصصة، و صناديق خاصة للضمان
4 760 333	5 815 661	ديون تابعة

212 473 310	217 553 298	مجموع الديون
11 981 368	12 104 178	رأس المال و احتياطات مرتبطة
-	-	احتياطات موطدة
1 276 693	1 456 083	- حصة المجموعة
3 516 000	3 612 458	- حصة الأقلية
81 912.00	107 914	أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة
18 970	- 17 778	أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة الأقلية
		صافي الأرباح للسنة المالية
921 885	1 230 796	- حصة المجموعة
656 309	649 807	- حصة الأقلية
18 415 197	19 143 458	مجموع الرساميل الذاتية الموطدة
230 888 507	236 696 756	مجموع الخصوم

حساب العائدات والتكاليف إلى غاية 30/06/2016

يونيو 2015	يونيو 2016	
6 565 347	6 892 538	فوائد وعائدات مماثلة
- 2 447 521	- 2 447 521	فوائد وتكاليف مماثلة
4 117 826	4 379 081	هامش الفوائد
1 147 367	1 193 154	عمولات محصلة
- 146 200	- 156 972	عمولات مدفوعة
1 001 167	1 036 182	هامش على العمولات
353 941	804 534	صافي الأرباح و الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
191 686	212 078	صافي الأرباح و الخسائر على الأصول المالية المتاحة للبيع
545 627	1 016 612	نتيجة أنشطة السوق
450 931	479 384	عائدات الأنشطة الأخرى
- 192 046	- 206 064	تكاليف الأنشطة الأخرى
5 923 505	6 705 195	العائد الصافي البنكي
- 2 921 842	- 3 209 216	التكاليف العامة للاستغلال
- 339 757	- 351 662	مخصصات الإهلاكات و انخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة
2 661 906	3 144 317	النتيجة الإجمالية للاستغلال
- 806 776	- 1 054 598	تكلفة المخاطرة
1 855 130	2 089 719	نتيجة الاستغلال
56 996	59 260	حصة الحصيلة الصافية للشركات المسجلة وفق طريقة نسبة الملكية
-	10 161	صافي الأرباح و الخسائر على أصول أخرى
2601	-	تغيرات قيم فوارق الاقتناء
--	-	

1 909 525	2 159 138	النتيجة قبل احتساب الضرائب
- 484 522	- 562 282	ضرائب على الأرباح
1 425 003	1 596 856	النتيجة الصافية
360 522	346 396	الأرباح خارج المجموعة
1 064 481	1 250 459	النتيجة الصافية حصة المجموعة
5,9	6,97	النتيجة حسب السهم (بالدرهم)
5,9	6,97	النتيجة المخففة حسب السهم (بالدرهم)

حساب العائدات والتكاليف إلى غاية 31/12/2015

31 دجنبر 2014	31 دجنبر 2015	
12 701 901	13 502 956	فوائد وعائدات مماثلة
- 4 959 094	- 4 962 142	فوائد وتكاليف مماثلة
7 742 807	8 540 814	هامش الفوائد
2 247 263	2 290 577	عمولات محصلة
- 333 395	- 339 423	عمولات مدفوعة
1 913 868	1 951 154	هامش على العمولات
1 093 341	441 412	صافي الأرباح و الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
100 886	211 536	صافي الأرباح و الخسائر على الأصول المالية المتاحة للبيع
1 194 227	652 948	نتيجة أنشطة السوق
1 022 668	1 044 522	عائدات الأنشطة الأخرى
- 376 343	- 372 633	تكاليف الأنشطة الأخرى
11 497 227	11 816 805	العائد الصافي البنكي
- 5 827 763	- 6 261 222	التكاليف العامة للاستغلال
- 666 100	- 672 006	مخصصات الإهلاكات و انخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة
5 003 364	4 883 577	النتيجة الإجمالية للاستغلال
- 1 778 322	- 1 439 956	تكلفة المخاطرة
3 225 042	3 443 621	نتيجة الاستغلال
81 621	97 733	حصة الحصيلة الصافية للشركات المسجلة وفق طريقة نسبة الملكية
17 306	74 609	صافي الأرباح و الخسائر على أصول أخرى
-	-	تغيرات قيم فوارق الاقتناء
3 323 969	3 615 963	النتيجة قبل احتساب الضرائب
- 631 790	- 961 233	ضرائب على الأرباح
2 692 179	2 654 730	النتيجة الصافية
748 315	699 195	الأرباح خارج المجموعة
1 943 864	1 955 535	النتيجة الصافية حصة المجموعة

10,83	10,90	النتيجة حسب السهم (بالدرهم)
10,83	10,90	النتيجة المخففة حسب السهم (بالدرهم)

حساب العائدات والتكاليف إلى غاية 31/12/2014
(بآلاف الدراهم)

31 دجنبر 2013	31 دجنبر 2014	
11 446 765	12 701 901	فوائد وعائدات مماثلة
- 4 801 885	- 4 959 094	فوائد وتكاليف مماثلة
6 644 880	7 742 807	هامش الفوائد
2 206 721	2 247 263	عمولات محصلة
- 459 319	- 333 395	عمولات مدفوعة
1 747 402	1 913 868	هامش على العمولات
798 364	1 093 341	صافي الأرباح و الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
162 635	100 886	صافي الأرباح و الخسائر على الأصول المالية المتاحة للبيع
960 999	1 194 227	نتيجة أنشطة السوق
896 079	1 022 668	عائدات الأنشطة الأخرى
- 358 334	- 376 343	تكاليف الأنشطة الأخرى
9 891 026	11 497 227	العائد الصافي البنكي
- 5 300 375	- 5 827 763	التكاليف العامة للاستغلال
- 654 657	- 666 100	مخصصات الإهلاكات و انخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة
3 935 994	5 003 364	النتيجة الإجمالية للاستغلال
- 1 295 268	- 1 778 322	تكلفة المخاطرة
2 640 726	3 225 042	نتيجة الاستغلال
69 089	81 621	حصة الحصيلة الصافية للشركات المسجلة وفق طريقة نسبة الملكية
12 207	17 306	صافي الأرباح و الخسائر على أصول أخرى
-	-	تغيرات قيم فوارق الاقتناء
2 722 022	3 323 969	النتيجة قبل احتساب الضرائب
- 841 419	- 631 790	ضرائب على الأرباح
1 880 603	2 692 179	النتيجة الصافية
649 807	748 315	الأرباح خارج المجموعة
1 230 796	1 943 864	النتيجة الصافية حصة المجموعة
6,9	10,8	النتيجة حسب السهم (بالدرهم)
6,9	10,8	النتيجة المخففة حسب السهم (بالدرهم)

حساب العائدات والتكاليف إلى غاية 31 دجنبر 2013
(بآلاف الدراهم)

31 دجنبر 2012	31 دجنبر 2013	
10 822 706	11 446 765	فوائد وعائدات مماثلة
- 4 579 824	- 4 801 885	فوائد وتكاليف مماثلة
6 242 882	6 644 880	هامش الفوائد
1 846 607	2 206 721	عمولات محصلة
- 320 911	- 459 319	عمولات مدفوعة
1 525 696	1 747 402	هامش على العمولات
651 021	798 364	صافي الأرباح و الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
150 157	162 635	صافي الأرباح و الخسائر على الأصول المالية المتاحة للبيع
801 178	960 999	نتيجة أنشطة السوق
781 350	896 079	عائدات الأنشطة الأخرى
- 330 330	- 358 334	تكاليف الأنشطة الأخرى
9 017 776	9 891 026	العائد الصافي البنكي
- 482 579	- 5 300 375	التكاليف العامة للاستغلال
- 573 940	- 654 657	مخصصات الإهلاكات و انخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة
3 581 257	3 935 994	النتيجة الإجمالية للاستغلال
- 1 107 613	- 1 295 268	تكلفة المخاطرة
2 473 644	2 640 726	نتيجة الاستغلال
65 770	69 089	حصة الحصيلة الصافية للشركات المسجلة وفق طريقة نسبة الملكية
- 390 484	12 207	صافي الأرباح و الخسائر على أصول أخرى
-	-	تغيرات قيم فوارق الاقتناء
2 148 930	2 722 022	النتيجة قبل احتساب الضرائب
- 570 737	- 841 419	ضرائب على الأرباح
1 578 193	1 880 603	النتيجة الصافية
656 309	649 807	الأرباح خارج المجموعة
921 885	1 230 796	النتيجة الصافية حصة المجموعة
5,1	6,9	النتيجة حسب السهم (بالدراهم)
5,1	6,9	النتيجة المخففة حسب السهم (بالدراهم)

القسم الخامس : عوامل المخاطر

1. المخاطر المرتبطة بالبنك وقطاعه

1. تدبير مخاطر الطرف المقابل

ارتفعت القروض الموزعة (للزبناء ومؤسسات الائتمان) من طرف البنك (نشاط موطد) إلى 187,2 مليار درهم إلى غاية متم يونيو 2016 مقابل 194,2 مليار درهم إلى غاية متم يونيو 2015 .

ويعتزم البنك المغربي للتجارة الخارجية تطوير نطاق تدخله أكثر فأكثر في قطاع المقاولات والصناعات الصغرى والمتوسطة، باعتبار أن هذا المجال يدر هوامش أفضل ويقدم العديد من الفرص ليس فقط المتعلقة بالقروض البنكية وإنما كذلك على مستوى الخدمات الاستشارية الخاصة بالتمويل وإعادة الهيكلة.

وبالنسبة لمعايير المجموعة، تشكل بعض الفروع في إفريقيا نسبا مرتفعة للعوارض بيد أنها تبقى أقل من النسب القطاعية في هذه البلدان باستثناء غانا وكينيا.

ولقد عرفت كينيا ارتفاعا قويا في الديون معلقة الأداء، وذلك بالأساس بفعل الظرفية المحلية وتراجع بعض الأطراف المقابلة على مستوى القطاع البنكي. وفي المقابل، يبقى تأثير ارتفاع المخاطر في أوغندا غير ملحوظ اعتبارا لحجم الشركة التابعة. وعلى الصعيد المحلي، تبقى نسبة العوارض في فرع البنك بأوغندا أقل من مستوى القطاع.

من ناحية أخرى، تتشكل محافظ الهيئات التابعة للمجموعة بإفريقيا من الشركات الكبرى وتمثل بالتالي ضمانات متينة، مما يفسر المستوى المنخفض لنسبة العوارض مقارنة مع القطاع.

وبذل البنك مجهودا ملحوظا لتطهير محفظته من ديون الزبناء، وهو المجهود الذي يواصله البنك في إطار سياسته لتدبير المخاطر والمطابقة للقواعد الاحترازية التي نص عليها بنك المغرب وكذا الممارسات السليمة في مجال تدبير المخاطر.

لهذا الغرض، وضع البنك منظومة لتدبير المخاطر تعتمد على عدة أجهزة للحكمة من جهة وعلى تدبير اعتيادي من جهة أخرى.

كما ينخرط في تدبير ومراقبة قروض البنك والمجموعة كل من :

- لجنة الافتحاص والمراقبة الداخلية للمجموعة ؛
- لجنة الإدارة العامة، المكلفة بتفعيل العمليات والتدابير التشغيلية للتوجهات الاستراتيجية للمجموعة وتتبعها.
- لجان القروض التي تصادق على كافة التعهدات؛
- لجنة مراقبة الحسابات المختلة وإسقاط درجات التصنيف ؛
- لجنة مخاطر المجموعة التي تدعم مجلس الإدارة في مجال استراتيجية وتدبير المخاطر، لا سيما من خلال الحرص على أن تلائم الاستراتيجية العامة للمخاطر مستوى المخاطر للبنك والمجموعة ودرجة تحقق المخاطر وأهميتها النظامية وحجمها وأسسها المالية.
- لجنة توجيه وتدبير مخاطر المجموعة ولجنة توجيه وتدبير مخاطر البنك المغربي للتجارة الخارجية. وتتأكد هاتان اللجنتان المنبثقتان عن لجنة الإدارة العامة من فعالية تدابير توجيه المخاطر وملائمتها مع سياسة تدبير المخاطر المحددة على مستويات مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.

ويندرج النشاط الائتماني للبنك في إطار السياسة العامة للائتمان المعتمدة من طرف الأجهزة العليا للبنك. ومن ضمن المبادئ الرئيسية نجد متطلبات المجموعة من حيث أخلاقيات المهنة و تخصيص المسؤوليات ووجود واحترام المساطر والصرامة في تحليل المخاطر. وتم تنزيل هذه السياسة العامة على شكل سياسات ومساطر خاصة تتماشى وطبيعة أنشطة الأطراف المقابلة، اعتمادا بالأساس على نظام داخلي للتصنيف ونظام لتفويض السلطات ونظام لتدبير الحدود بغية الحد من مخاطر التركيز.

يتجسد نظام تفويض السلطات من خلال مستويين للموافقة، حسب فئة الزبناء والمبلغ المجمع للتسهيلات المقترحة على الزبون ونوع التعرض (شركات عمومية ونصف عمومية، التعرضات داخل البنوك...).

يعتبر نظام تصنيف البنك نظاما ثنائي الأبعاد، يجمع بين تصنيف القروض الذي يسمح بتقييم المخاطر المرتبطة بالمعاملات وتصنيف مالي اعتمادا على الوضعية المالية للمدين. فضلا عن الجوانب الكمية، يتم الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات نوعية أخرى لإعداد التصنيف (مثل مؤهلات النمو، قطاع النشاط، تصنيف الشركة الأم، مخاطر الدول وكذا عوارض الأداء).

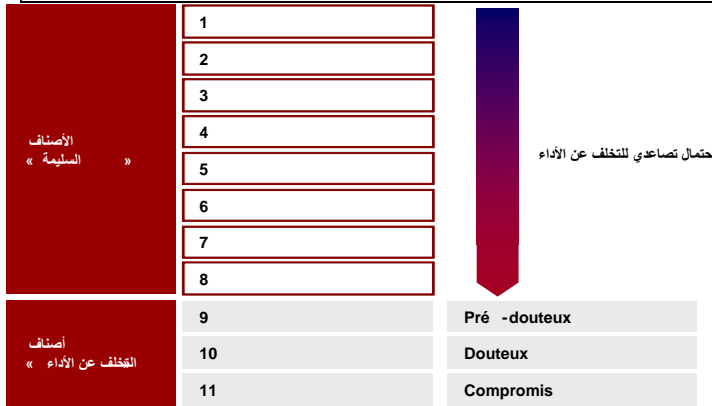
في إطار مقتضيات بازل، قام بنك المغرب بتحديد العدد الأدنى للأصناف التي يجب أن يتضمنها نظام التصنيف. وعليه، يلزم الحد الأدنى التالي :

- 7 أصناف بالنسبة للأطراف المقابلة السليمة
- صنف واحد بالنسبة للأطراف المقابلة متعثرة الأداء

وفق سلم التصنيف المعتمد من طرف مجموعة البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا، يتوزع التصنيف النهائي للزبناء على 11 مستوى :

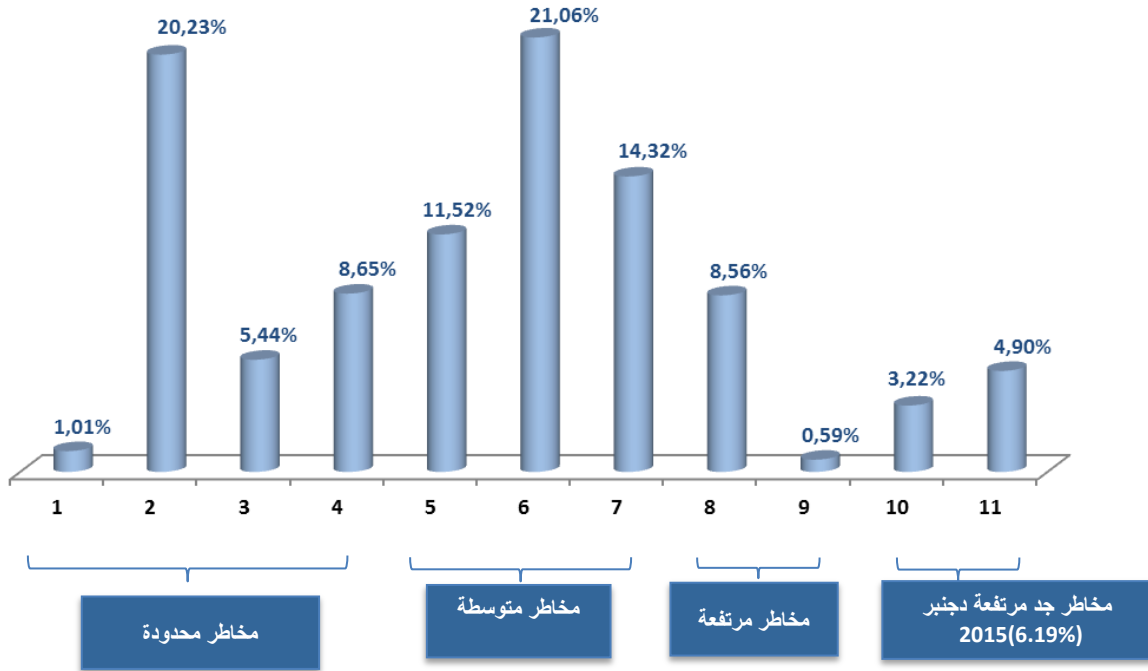
التعريف	الصنف	الفئة
مستقر لحد أقصى على الأمدين القصير والمتوسط؛ مستقر جدا على الأمد الطويل؛ يتميز بملاءته حتى عند وقوع تحولات خطيرة	1	مخاطر محدودة درجة الاستثمار
مستقر جدا على الأمدين القصير والمتوسط؛ مستقر على الأمد الطويل؛ ملاءة كافية حتى عند وقوع أحداث سيئة متواصلة	2	
يتميز بملاءته في الأمدين القصير والمتوسط، حتى بعد مواجهة صعوبات كبيرة، ويمكن استيعاب التطورات السيئة الطفيفة التي قد تقع	3	
مستقر جدا على الأمد القصير، بدون أي تغيير يؤثر على القرض المنتظر في السنة المقبلة، مؤونة كافية على الأمد المتوسطة من أجل ضمان وجوده؛ تطور غير أكيد على الأمد الطويل	4	

مستقر على الأمد القصير، بدون أي تغيير يؤثر على القرض المنتظر في السنة المقبلة، لا يمكن استيعاب إلا التطورات السيئة الصغيرة التي قد تقع على الأمد المتوسط	5	مخاطر متوسطة	
قدرة محدودة على استيعاب التطورات السيئة غير المنتظرة	6		
قدرة محدودة جدا على استيعاب التطورات السيئة غير المنتظرة	7		
قدرة ضعيفة على تسديد الفوائد والأصل في أجلها. إن كل تغيير في الظروف الاقتصادية والتجارية الداخلية والخارجية سيعقد من احترام التعهدات	8	مخاطر مرتفعة	أقل من درجة الاستثمار
عدم القدرة على تسديد الفوائد والأصل في أجلها. ويرتبط احترام التعهدات بالتطور الإيجابي للظروف الاقتصادية والتجارية الداخلية والخارجية	9		
مخاطر قوية جدا للتخلف عن الأداء، عدم القدرة على تسديد الفوائد والأصل في أجلها. تخلف جزئي عن أداء الفوائد و رأس المال	10	مخاطر مرتفعة جدا	
تخلف كلي عن أداء الفوائد و رأس المال	11		



المصدر : البنك المغربي للتجارة الخارجية

تتوزع التعهدات حسب أصناف المخاطر إلى غاية متم يونيو 2016 على الشكل التالي :



2. مخاطر النسب والسيولة

أ. مناهج اتخاذ القرار في مجال تدبير الأصول والخصوم

تتولى لجنة ALCO مهمة الإشراف على تدبير مخاطر نسب الفائدة والسيولة وتتوصل بشكل منتظم بتقارير حول الامتثال للحدود الأقصى وخطوط التصرف الموضوعة.

تقوم لجنة الافتتاح والمراقبة الداخلية بدراسة إطار تدبير السياسات الرئيسية في مجال نسبة السيولة وتقوم بعرضها على موافقة المجلس الإداري.

يصادق المجلس الإداري على إطار التدبير ويتم إخباره بوضعية نسب الفائدة والسيولة للبنك المغربي للتجارة الخارجية.

وضمن قطب المالية، يسهر قسم تدبير الأصول والخصوم على إعداد سياسات واستراتيجيات ومخططات استعجالية في مجال تدبير مخاطر نسب الفائدة والسيولة كما يوصي ويراقب الحدود القصوى المندرجة في هذا الإطار.

ب. مخاطر السيولة العامة

بلغ معامل السيولة في الأمد القصير وعلى أساس موطن 151% مع متم يونيو 2016 هو ما يفوق الحدود التنظيمية لبنك المغرب البالغة في 70%.

إلى غاية متم يونيو 2016، سجل فارق السيولة في أفق 12 شهرا فائضا في السيولة قدره + 11,7 مليار درهم مقابل + 10,4 مليار درهم مع متم دجنبر 2015.

ت. مخاطر نسب الفائدة العامة

خلصت نتائج اختبارات الضغط المنجزة إلى غاية 30 يونيو 2016 والمتعلقة بتأثيرات تغير في نسب الفائدة بـ200 نقطة أساس على هامش الفائدة والقيمة الاقتصادية للأموال الذاتية إلى مطابقتها للحدود المسطرة من طرف لجنة ALCO.

وبالفعل، يقدر هذا التأثير بمبلغ 99 مليون درهم أي 1,7% من العائد الصافي البنكي التوقعي لسنة 2016 والذي يقل عن الحدود المسطرة من طرف لجنة ALCO في 5%.

ويقدر تغير القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية في مواجهة أزمة للنسب بـ200 نقطة أساس بمبلغ 635 مليون درهم، أي 3,7% من الأموال الذاتية التنظيمية، وهو مستوى أقل من الحدود المسطرة من طرف لجنة ALCO في 20%.

وعليه، يبلغ فارق نسب الفائدة في أفق 12 شهرا (فائض الأصول على الخصوم بسعر فائدة قابل للمراجعة) + 4,1 مليون درهم في سنة 2016، مقابل +3,2 مليون درهم في نهاية دجنبر 2015.

3. مخاطر نسب الفوائد والسيولة (مخاطر السوق)

تحليل مخاطر السيولة

تبلغ الخصوم النقدية 12 367 مليون درهم بمدة تساوي 2,66 يوما، بينما تبلغ الأصول السائلة 29 612 مليون درهم.

من ناحية أخرى، تشير إلى أن 97,74 % من قيمة أصول السندات تتكون من سندات الخزينة مما يضمن سيولة شبه كاملة . تبلغ هذه الفئة من الأصول 4 4 79 مليون درهم.

تحليل مخاطر نسب الفائدة

تتشكل الأصول أساسا من السندات المكونة من سندات الخزينة وسندات الدين والسندات.

وتمول هذه الأصول أساسا من طرف خصوم قصيرة الأجل بمدة 2,66 يوما.

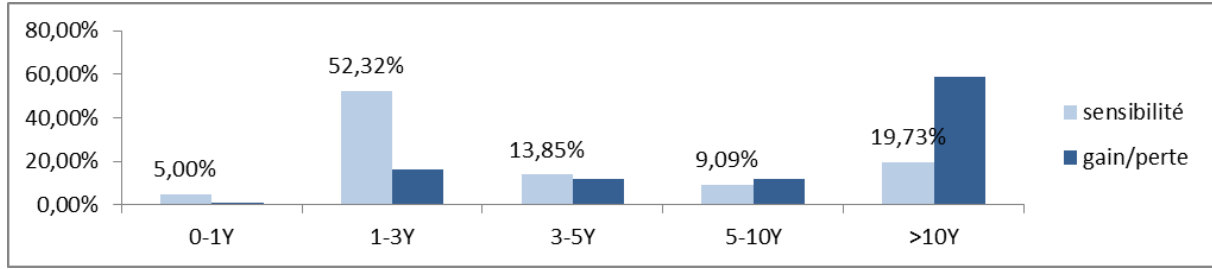
وتقدم محفظة السندات (إلى غاية 30 يونيو 2016) نسبة للمردودية المتوسطة قدرها 2,45% بمدة متوسطة تبلغ 4,27 سنة وحساسية متوسطة تبلغ 4,15 سنة. وبلغ جاريها حسب قيمة السوق 4 794 مليون درهم. وترتب عن التطور الموازي لنسب الفائدة ب + 100 نقطة أساس خسارة متوسطة قدرها 127 مليون درهم.

وسيتجسد التطور الموازي لنسب الفائدة ب+ 200 نقطة أساس بخسارة متوسطة قدرها 240 مليون درهم.

ويقدم طيف الحساسيات أدناه اختيار توزيع الحساسية الكلية في مختلف فئات السندات وبالتالي اختيار توقع مخاطر نسب الفائدة في مختلف الأجال.

ويوضح الرسم البياني أدناه تشكل محفظة السندات في غالبيتها من السندات ذات الأجل القصير والمتوسط.

طيف حساسية محفظة السندات للبنك المغربي للتجارة الخارجية إلى غاية 30 يونيو
2016



Source : BMCE Bank

مخاطر الصرف

الجدول 5 : مخاطر الصرف حسب أنواع العملات

العملات	الوضعية بالعملات *	مقابل القيمة بآلاف الدراهم	% من الأموال الذاتية
EUR	0,82%	137 706	12 670
LYD	0,00%	31	4
SEK	0,00%	215	- 186
CHF	0,06%	10 807	- 1 079
TND	0,00%	484	- 108
CAD	0,02%	3 611	478
DZD	0,00%	347	3 918
KWD	0,03%	4 797	148
SAR	0,00%	21	- 8
AED	0,13%	22 411	8 417
JPY	0,02%	3 014	- 31 644
DKK	0,01%	1 566	1 072
NOK	0,02%	3 047	2 611
USD	0,82%	138 677	- 14 181
GBP	0,02%	2 753	209

المصدر : البنك المغربي للتجارة الخارجية

(*) أصول - خصوم بنفس العملة + /- تعهدات صافية لأجل +/- دللتا الخيارات

- المعطيات إلى غاية 30 يونيو 2016

المصدر : البنك المغربي للتجارة الخارجية

يبلغ مجموع وضعيات الصرف الصافية :

➔ بالنسبة للوضعيات الطويلة : 176 269 ألف درهم ، أي % 1,05 من الأموال الذاتية الصافية

➤ بالنسبة للوضعيات القصيرة : 153 218 ألف درهم، أي 0.91% من الأموال الذاتية الصافية

يبين الجدول أعلاه بأن البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا يظل في الحدود الاحترازية التي أعدها بنك المغرب والمحددة في 10% بالنسبة للأموال الذاتية حسب كل عملة و 20% بالنسبة لمجموع العملات.

وللوقاية من مخاطر الصرف التي تحيط بأرباح أسهم الشركات الإفريقية التابعة للمجموعة، يكتتب البنك المغربي للتجارة الخارجية سنويا في عقود للتغطية بالنسبة لأرباح الأسهم التي يتم تحصيلها من طرف مجموعة BOA Group و LCB Bank و بنك التنمية بمالي.

4. المخاطر التنظيمية

شكل تطوير القواعد التنظيمية في الدول التي تتواجد بها المجموعة موضوع يقظة دائمة من طرف المصارف المحلية التابعة للمجموعة وكذا من طرف مركز الذكاء الاقتصادي. ويتم بشكل دوري مشاركة هذه النتائج مع فرق المخاطر في إطار منظومة المخاطر بالمجموعة، بغية تقدير التوقعات المحتملة على محافظ البنوك المحلية وبالتالي على المجموعة. ويتم أخذ هذه العناصر بعين الاعتبار من أجل تحديد حدود التعرض على أساس الحسابات الاجتماعية والحسابات الموطدة.

الجدول 6 : نسبة الملاءة إلى غاية 30 يونيو 2016 (بازل III) على أساس موطن

الأصول المرجحة (بآلاف الدراهم)	
189 923 354	مخاطر الائتمان المرجحة
11 771 813	مخاطر السوق المرجحة
21 152 684	مخاطر التشغيل المرجحة
222 847 850	مجموع الأصول المرجحة

الجدول 7 : المعامل الأدنى للملاءة

المبلغ (بآلاف الدراهم)	
20 108 852	مخاطر الائتمان المرجحة
27 630 526	مخاطر السوق المرجحة
222 847 850	مخاطر التشغيل المرجحة
12,4%	مجموع الأصول المرجحة

وتظل نسبة ملاءة البنك التي تجسد قدرته على الوفاء بكافة تعهداته من خلال أمواله الذاتية فوق المعيار التنظيمي المحدد في 12%

وتبلغ هذه النسبة 12,4% على أساس موطن مع متم النصف الأول من سنة 2016.

5. مخاطر محفظة المساهمات

إلى غاية متم النصف الأول من سنة 2016، بلغت المخصصات الاحتياطية لنقص القيمة، على أساس حسابات الشركة 685 مليون درهم مقابل 703 مليون درهم مع متم سنة 2015، أي بانخفاض قدره - 3% . وتهم المخصصات الاحتياطية الرئيسية BIH (208 مليون درهم) ، ESFG (159 مليون درهم) ، ESI (135 مليون درهم)، حانوتي (122 مليون درهم)، EMAT (30 مليون درهم) .

وبلغ مجموع المخصصات حوالي 3 مليون درهم. أما المسترجعات فقد ارتفعت إلى 22 مليون درهم أي باسترجاع صافي قدره 19 مليون درهم.

6. مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بكونها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم ملائمة أو اختلال في المساطر والإمكانيات البشرية والأنظمة الداخلية أو عن أحداث خارجية قد تؤثر على حسن سير النشاط.

تطمح منظومة تدبير مخاطر التشغيل لتحقيق هدف ثلاثي :

- الوقاية وتقييم مخاطر التشغيل ؛
- تقييم عمليات المراقبة الداخلية ؛
- وضع عمليات وقائية و/أو تصحيحية لمواجهة المخاطر الكبرى المحددة.

ويمكن تحليل وتقسيم المخاطر أو خسائر التشغيل وفق أهم المحاور التالية : الأسباب ، التأثيرات (على مستوى التأثير المالي أو غيره)، التنقيط، التأهيل ومستوى التحكم المصنفة حسب أنواع الأحداث المبينة في اتفاقية بازل.

7. مخاطر الدول

يقصد بمخاطر الدول المخاطر إمكانية تخلف أحد الأطراف السيادية لدولة ما أو رفضه الوفاء بالتزاماته تجاه الخارج لاعتبارات اجتماعية وسياسية أو اقتصادية أو مالية.

كما يمكن لمخاطر الدول أن تنجم عن الحد من التنقل الحر للرساميل أو لعوامل سياسية أو اقتصادية أخرى ويتم وصفها بالتالي بمخاطر التحويل. كما يمكن أن تترتب عن مخاطر أخرى ذات صلة بحدوث وقائع تؤثر على قيمة الالتزامات على الدولة المعنية (كوارث طبيعية، أزمات خارجية).

وعلى الرغم من تباطؤ النمو في العديد من الدول، يبقى التضخم في مستوى عال. ويعزى ذلك لعدة عوامل: تقلب الأسعار الغذائية و توقف الإعانات في الدول الريفية والانخفاضات القوية في قيمة العملات التي كان لها وقع كبير على أسعار المواد المستوردة.

وتراوحت إجراءات الدول حيال هذا التضخم القوي بين مراقبة الصرف (أنغولا، نيجيريا، زامبيا) والرفع من نسب الفائدة الرئيسية.

ويتم القيام باختبارات ضغط بشكل نصف سنوي من أجل تقييم تأثير هذه الظرفية على ملاءة المجموعة ونسبة عوارض الأداء. وتغطي هذه الاختبارات الدول التي تتوفر فيها المجموعة على تعرضات قوية وكذا الدول التي لا تعيش استقرارا سياسيا.

تنبيه

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من بيان المعلومات المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت المرجع رقم VI/EM/026/2016 في 04 نونبر 2016 .

وتوصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة بيان المعلومات كاملا والموضوع رهن إشارة العموم وفق الإجراءات المبينة في هذا الملخص.